

عائدة عيبر بالبيدي
مجدولين دهيبة

جامعة بسكرة

الزراعة الأسرية: أي مستقبل للزراعة الجزائرية في ظل التحرر الاقتصادي ؟

الزراعة الأسرية: أي مستقبل للزراعة الجزائرية في ظل التحرر الاقتصادي ؟

ملخص :

تشمل الزراعة الأسرية جميع الأنشطة الزراعية القائمة على الأسرة، وهي مرتبطة بعدد من مجالات التنمية الزراعية و الريفية، و يحتاج المزارعون فيها إلى مساعدات من أجل الوصول إلى كامل طاقتهم الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وفي الرفع من مستوى مداخيلهم وفي تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية . وهنا نقف أمام العديد من العوامل التي تعتبر مفتاحا لنجاح وتطوير الزراعة الأسرية فبالإضافة إلى الظروف المناخية، والخصائص البيئية ، يبرز دور السياسات الحكومية الداعمة ومدى إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية، والوصول إلى الخدمات الإرشادية ، والوصول إلى التمويل، إضافة إلى كيفية التأقلم مع الظروف الديموغرافية والاجتماعية والثقافية (الصحة والتعليم). هذه الورقة البحثية تسلط الضوء على الزراعة الأسرية كنموذج تنموي مستحدث في الزراعة العالمية ، ونخصص بذلك واقع هذا النوع من الزراعات في الجزائر والتحديات التي يواجهها بالنظر في ما إذا كانت تحظى من اهتمام يوفر بيئة الأعمال المناسبة لتحقيق الاستثمارات و إمكانية الوصول بالمنتجات الزراعية إلى الأسواق في ظل ما يفرضه الانفتاح الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الزراعة الأسرية، الحيازات الزراعية، الزراعة الجزائرية. الانفتاح الاقتصادي

Résumé:

L'agriculture familiale englobe toutes les activités agricoles familiales, et elle est relative à un certain nombre des domaines de développement agricole et rural.

Les agriculteurs ont besoin d'assistance pour atteindre leur plein potentiel de production, contribuant ainsi à la sécurité alimentaire, augmentant leurs revenus et améliorant leurs conditions sociales et économiques.

Outre les conditions climatiques et les caractéristiques environnementales, les politiques gouvernementales jouent un rôle de soutien du secteur agricole, la possibilité d'avoir l'accès aux ressources naturelles, aux services de vulgarisation, au financement, ainsi que la manière d'adaptation et de faire face aux conditions démographiques, sociales et culturelles. (Santé et éducation).

Cette étude met en évidence l'agriculture familiale en tant que modèle de développement émergent dans l'agriculture mondiale. Et on dédie ainsi la réalité de ce type d'agriculture en Algérie et les défis auxquels, elle est confrontée pour déterminer si elle suscite un intérêt offrant un environnement favorable aux investissements, permettant l'accès des produits agricoles aux marchés dans le contexte de la libéralisation économique.

Mots-clés: Agriculture Familiale, Acquisitions Agricoles, Agriculture Algérienne, libéralisation.

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وهو أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعديد من الدول نامية كان أو متقدمة. فالزراعة تشكل مصدرا رئيسيا للغذاء، كما أنها تستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، هذه الأخيرة تعتبر أحد أهم أسباب اهتمام الدول بتنمية وتطوير المساحات الزراعية بغض النظر عن حجمها أو مساحتها فالمستثمر الزراعي الصغيرة يمكن أن تشغل عددا معتبرا من العمالة التي يعوضها أصحاب المستثمرات الكبيرة بالآلات المتطورة. لذلك ظهر الاهتمام بموضوع الزراعة الأسرية كأحد أهم الأعمدة للنهوض بالقطاع الزراعي.

وتحتل الزراعة الأسرية في الجزائر مكانة هامة في الواقع الزراعي، باعتبار أن الحيازات الزراعية الصغيرة تحتل نسبة مسيطرة على مستوى إجمالي المساحات الزراعية فيها، لذلك وفي ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وسعيها لتحرير الاقتصاد الذي يراهن على تخلي الدول ذات الاقتصاد الموجه على التخلي عن جزء كبير من الدعم الحكومي في شتى المجالات، جدير بنا أن نطرح الإشكالية الآتية:

تحت أي نوع من الظروف يمكن لبرامج التنمية الزراعية في الجزائر أن تكون قادرة على الاستجابة لحجم وخصائص احتياجات الزراعة الأسرية؟

أهمية الموضوع:

يأتي طرح هذا الموضوع من أجل تقييم واقع الزراعة الأسرية من خلال تحليلات الخبرات والتجارب المختلفة عبر العالم خصوصا تلك التي أسفرت عنها نتائج السنة الدولية للزراعة الأسرية سنة 2014، وكذلك من أجل فتح نافذة للنقاش حول موضوع الزراعة الأسرية وتبيان أهميتها والنظر في مستقبلها في الجزائر. من أجل تقديم مقترحات بشأن أهمية دعم وتمويل الزراعة الأسرية وتكييفها مع مجموع الفاعلين في قطاع الزراعة والتنمية الاقتصادية واتباعنا في طرحنا هذا منهج الوصف والتحليل بالاعتماد على شقين نظري وتطبيقي.

الشق النظري هو عبارة عن طرح لمجموعة من المفاهيم حول الزراعة الأسرية ونتطرق من خلاله إلى :

1. ماهي الزراعة الأسرية؟

2. الزراعة الأسرية وتدفق الأموال في الحيازات الصغيرة

3. أهمية الزراعة الأسرية

4. التحديات التي تواجه الزراعة الأسرية

أما الشق التطبيقي فسلطنا الضوء فيه على الحيازات الزراعية في الجزائر ومدى ضرورة الاهتمام بموضوع الزراعة الأسرية فيها من خلال الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات المتحصل عليها من جهات رسمية ودراسات سابقة واعتمدنا التحليل كمنهج لكشف الفجوة بين ماهو نظري وما هو موجود في الواقع. وذلك من خلال العناصر:

5. واقع وتحديات الزراعة الأسرية في الجزائر

6. الاستثمارات المطلوبة في الزراعة الأسرية في الجزائر

وأخيرا تم تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات حول الموضوع.

1. ماهي الزراعة الأسرية (العائلية)؟

تعرف الزراعة الأسرية بأنها وسيلة لتنظيم الإنتاج الزراعي و الحرجي والسمكي والرعوي والاستزراع السمكي وهي تشمل جميع الأنشطة الزراعية القائمة على الأسرة، وترتبط بعدد من مجالات التنمية الريفية؛ تتولى الأسرة إدارتها وتشغيلها، وتعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة الأسرية، بما يشمل النساء والرجال على حد سواء.¹ حيث تعتبر منظمة الزراعة والأغذية العالمية أن أغلب الحيازات الصغيرة هي حيازات زراعية تديرها عائلة تستخدم في أغلب الأوقات عملها الخاص، إذ تستمد من ذلك العمل حصة كبيرة ولو متفاوتة من دخلها، سواء أكان عينا أو نقديا. فالأسرة تعتمد على أنشطتها الزراعية لتؤمن على الأقل جزءا من الغذاء الذي تستهلكه؛ سواء كان ذلك من خلال التوفير الذاتي للطعام، أم عبر التبادلات غير النقدية أو تبادلات السوق. كما يعمل أفراد الأسرة في أنشطة أخرى غير الزراعة. و تعتمد الحيازة على عمل العائلة مع الاعتماد بشكل محدود على اليد العاملة المأجورة المؤقتة، كما قد تكون مبادلات اليد العاملة إطار صلات القرابة. هذه العلاقات التبادلية مهمة من أجل تبادل المنتجات أو العوامل الإنتاجية.

2. الزراعة الأسرية وتدفق الأموال في الحيازات الصغيرة

تعتبر الحيازة الصغيرة، صغيرة لأن الموارد شحيحة، خصوصا الأراضي، ولأن استخدامها من أجل توليد مستوى من الدخل يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق سبل العيش المستدامة، يتطلب مستوى عاليا من مجمل العوامل الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب بدوره مستوى مرتفعا من الاستثمار. لكن على الرغم من هذه التحديات، فإن أصحاب الحيازات الصغيرة ليسوا بفقراء بحكم تعريفهم، كما أن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ليست مرادفة للفقير، فيمكن للحيازة الصغيرة أن تكون مربحة للغاية للعائلة إذا تم الاستثمار فيها من أجل تنمية محاصيل ذات قيمة أعلى أو لمعالجة المنتجات الخام أو لتقديم الخدمات إلى المزارعين الآخرين. وباعتبار أن أصحاب الحيازات الصغيرة هم أساسا من المزارعين الأسريين، فإن لهذا الأمر انعكاسات هامة على هيكلية نظامهم الإنتاجي، إذ أن هناك تكاملا وثيقا بين الأصول الإنتاجية وبين ممتلكات العائلة، مما يسبب نضوبا لرؤوس الأموال في حالة النفقات الطارئة وغير المتوقعة وغير المكلفة (كالتي تتعلق بالصحة مثلا أو الالتزامات الاجتماعية)، مما يضطر المزارع أحيانا لبيع جزء من الممتلكات بهدف زيادة المدخول، وهذه النفقات غير المتوقعة يمكن أن تؤدي إلى الفقر. وعندما تباع الأسرة المنتجات الزراعية، تكون ملتزمة أمام ضغط توفير الغذاء وتسديد القروض أو الديون، وبالتالي يتدنى الفائض القابل للتسويق ويبقى الدخل النقدي متدنيا، مما يصعب من عمليات الاستثمار، فأصحاب الحيازات الصغيرة غالبا ما يكونوا ملتزمين بنفقات صحية ونفقات التعليم على العمالة التي هي عمالة عائلية في الأصل. يظهر من خلال الشكل رقم (01) تنوع التدفقات الممكنة للدخل في الزراعة الأسرية، والتوفير الذاتي للمنتجات الزراعية الغذائية، وتنوع المصادر الموجهة للاستثمار. فقد تكون الاستثمارات في اليد العاملة، ويكون عنصر العمل عائليا متوفرا في المزرعة، كما قد تعتمد على القروض من البنوك أو من الأقارب، أو على المدخرات التي يتم الحصول عليها من العمل في أماكن أخرى، أو من الأموال التي تم الحصول عليها من خلال بيع الفائض المسوق. وقد يتفاوت إجمالي الدخل تفاوتاً كبيراً من مزرعة لأخرى، أو في المزرعة نفسها من سنة لأخرى، فهو يشمل أيضا مدخولا نقديا محتملا يتأتى من العمل خارج المزرعة، أو من التحويلات العامة أو الخاصة من خلال السحب المحتمل لرأس المال الأصول الزراعية الإنتاجية. وكل هذه التدفقات تبين مدى تعقيد ودينامية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية.

3. أهمية الزراعة الأسرية

تعتبر الزراعة الأسرية الشكل المهيمن من الزراعة في قطاع الإنتاج الغذائي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء، وقد أصبحت صورتها مؤخرا أبرز عن ما كانت عليه، حيث كثرت البحوث والدراسات حولها، وأهم برهان على ذلك السنة الدولية للزراعة الأسرية سنة 2014 التي تعد اعترافا صريحا بأهميتها.

توجد في العالم أكثر من 570 مليون مزرعة، وعلى الرغم من أن مفهوم الزراعة الأسرية غير دقيق، فإن معظم التعريفات تشير إلى نوع الإدارة أو الملكية وإمداد اليد العاملة في المزارع. حيث تدار أكثر من 90 % من المزارع من طرف فرد أو أسرة، وتعتمد بشكل رئيسي على اليد العاملة في الأسرة؛ ووفقا لهذه المعايير فإن المزارع الأسرية هي الشكل الأكثر انتشارا إلى حد بعيد للزراعة في العالم. وتشير التقديرات إلى أنها تمتد على حوالي 70 - 80 % من أراضي المزارع وتنتج أكثر من 80 % من الأغذية في العالم من حيث القيمة.

إن الأغلبية الساحقة للمزارع الموجودة في العالم هي مزارع صغيرة أو صغيرة جدا، إذ تمثل المزارع التي تبلغ مساحتها أقل من 01 هكتار 72 % من مجموع المزارع، ولكنها تسيطر على 08 % فقط من إجمالي الأراضي الزراعية، وأما المزارع الأكبر بقليل والتي تتراوح مساحتها بين 1 - 2 هكتار فتتمثل 12 % من إجمالي المزارع، وتسيطر على 04 % من الأراضي، فيما تمثل المزارع التي تتراوح مساحتها بين هكتارين و 05 هكتارات 10 % من جميع المزارع وتسيطر على 07 % . إن نسبة الأراضي الزراعي التي تفوق مساحتها 50 هكتارا هي 01 % من جميع المزارع في العالم، لكن هذه المزارع القليلة تسيطر على 65 % من الأراضي الزراعية في العالم من ناحية الإنتاج ومستوى الدخل. والعديد من هذه المزارع الكبيرة تملكها وتديرها أسر.

إن النمط المتباين لأحجام المزارع على المستوى العالمي، يعكس إلى حد كبير سيطرة المزارع الكبيرة جدا في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المندرجة ضمن الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط، وفي البلدان التي يشكل فيها رعي الماشية المكثف جزءا أساسيا من النظام الزراعي.

وتتوزع الأراضي إلى حد ما بشكل أكثر توازنا في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط حيث أكثر من 95 % من جميع المزارع أصغر من 05 هكتارات ، وتشغل هذه المزارع حوالي ثلاثة أرباع كل أراضي المزارع في البلدان المنخفضة الدخل وحوالي الثلثين في مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط. وفي المقابل، لا تسيطر المزارع الأكبر من 50 هكتارا إلا على 02 % و 11 % على التوالي في هاتين المجموعتين.

إن مزرعة صغيرة الحجم يمكن أن تساهم مساهمة مهمة في السبل المعيشية للأسرة و أمنها الغذائي، ولكن المصادر الأخرى للدخل من خلال العمل خارج نطاق المزرعة تعتبر ضرورية لضمان عيش الأسر حياة لائقة، ومن جهة أخرى يمكن للعديد من المزارع الأسرية الصغيرة أو المتوسطة الحجم في البلدان المنخفضة الدخل أن تساهم بشكل أكبر في تحقيق الأمن الغذائي العالمي وفي الحد من الفقر في المناطق الريفية، بحسب امكاناتها الإنتاجية، و إمكانية الوصول إلى الأسواق، والقدرة على الابتكار. وفيما يلي نوضح القضايا التي تعد فيها الزراعة الأسرية ذات أهمية عالية:

1.3. الأمن الغذائي :

تبين الإحصاءات التي أجراها كل من لودر، وسكوت وسينغ (Lowder, Skoet, & Singh) ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية²، أن الغالبية العظمى من المزارع في العالم، أكثر من 90 % من الحيازات، مزارع أسرية، ويساهم 500 مليون على الأقل من المزارعين الأسريين بقوة في الإنتاج الزراعي في العالم، أي 56 % ، على الأقل. ويعمل المزارعون الأسريون في

ما بين 60 و 85 % من الأراضي في جميع مناطق العالم، باستثناء أمريكا الجنوبية، حيث يعملون في 18 % من الأراضي الزراعية. كما أنهم تمتعون بكفاءة أعلى في الإنتاج في الهكتار الواحد من المزارعين غير الأسريين. إن المزارع الأسرية جد متنوعة، تتراوح بين حيازات صغيرة جدا تكون مساحتها أقل من هكتار واحد، و هي التي تسهم في إستراتيجية رزق الكفاف للأسرة إلى حيازات كبيرة جدا، تدار كما تدار المؤسسات التجارية المتطورة، لكن 84 % من مساحة المزارع أقل من هكتارين.

ترتبط الزراعة الأسرية ارتباط وثيقا بالأمن الغذائي، حيث تشير إحصائيات مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية، أن المزارعين الأسريين مسؤولون عن إنتاج أكثر من 90 % من إنتاج الكاكاو والقطن والبن في العالم. وفي البرازيل وحدها ينتج المزارعون الأسريون مجموعة متنوعة من السلع بما في ذلك 70 % من الكسافا* والفاصوليا في البلد، وبفضل الأغذية المتنوعة التي ينتجونها يساهم المزارعون الأسريون أيضا بقوة في الأمن الغذائي. إضافة إلى مساهمتهم في التغذية، في إمكان المزارعين الأسريين، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة، المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي لو كانت لديهم الوسائل لخفض خسائر ما بعد الحصاد. وعلاوة على ذلك من شأن سوء المناولة والتخزين أن يسبب مفقدان القيمة الغذائية لكثير من المنتجات، ففي إفريقيا وحدها يمكن لكمية الحبوب المفقودة كل عام أن تكفي لإطعام 48 مليون شخص. علما أن 70 % من مصادر الدخل يتأتى من إنتاج الزراعات الأسرية التي تمثل الحبوب فيها نسبة 37 % في المتوسط.³

3.2. الإنتاج الزراعي المستدام:⁴

نظرا لمساحة الأراضي المزروعة من قبل المزارعين الأسريين، فإن ممارسة هذا النوع من الزراعة يؤثر تأثيرا كبيرا على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية في العالم، لذلك لا يمكن تحقيق الإنتاج الزراعي المستدام على الصعيد العالمي، إذا وضع المزارعون الأسريون في الطليعة.

ويدير المزارعون الأسريون مساحات كبيرة في العالم، لكن تواجههم صعوبات كثيرة مثل تدهور التربة وصعوبة الحصول على المياه، ففي الأراضي الإفريقية مثلا يعد تدهور التربة مسؤولا عن تخفيضات في الإنتاج تصل إلى 40 %، كما تشير الإحصائيات أن هذا التدهور تسبب في خفض إنتاجية التربة في إفريقيا بنسبة 8.2 % في المتوسط.

كما تعد الزراعة مسؤولة عن 70 % من عمليات سحب المياه العذبة في جميع أنحاء العالم، ويتوقع زيادة استخدام المياه في الزراعة بنحو 19 % حتى عام 2050، وعلاوة على ذلك يتوقع أن يغير تغير المناخ أنماط كل من درجة الحرارة وهطول الأمطار، وزيادة كثافة وتواتر الظواهر الجوية القاسية مثل العواصف والجفاف.

الزراعة الأسرية متنوعة، حيث تزرع أنواع مختلفة من المحاصيل والفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية، فمن شأن نظم الزراعة المتكاملة منها، أن تكون أكثر إنتاجية بين أربع وعشر مرات من الزراعة الأحادية الواسعة النطاق، وقد زادت الغلات في المزارع بسبب استخدام عمليات الاستزراع المتعدد الأنواع، التي تزرع محاصيل متعددة في نفس المساحة، بين 20 و 60 %، وهو ما يزيد من أهمية الزراعة الأسرية التي تعرف باستخدامها لأصناف متنوعة جدا.

3.3. التنمية الاقتصادية المحلية:

من الجانب الاقتصادي، تمثل الزراعة الأسرية فرصة لتعزيز الاقتصاديات المحلية، خاصة عندما يتعلق الأمر بسياسات محددة تهدف إلى الحماية الاجتماعية وتحقيق رفاهية المجتمعات. فالمزارع الصغيرة تحفز الأعمال المحلية و الريفية وتنشئ فرص عمل متنوعة، وهي بذلك تسهم بقوة في تشغيل اليد العاملة، خاصة في البلدان النامية، حيث لا يزال القطاع الزراعي يستخدم غالبية القوة العاملة، أضف إلى ذلك أن الدخل الفائض عن الحاجة الذي تدره الزراعة الأسرية يتم إنفاقه على السكن والتعليم وشراء الملابس وغيرها من الخدمات داخل الاقتصاد المحلي القائم على نشاطات خارج المزرعة.⁵

4. التحديات التي تواجه الزراعة الأسرية

تواجه المزارع الأسرية والحيازات الزراعية الصغيرة جملة من التحديات أهمها:

- صعوبة تحصيل المزارع الصغيرة على ما تحتاجه من عوامل الإنتاج بأسعار منخفضة وفي الوقت المناسب، كما يصعب عليها تسويق منتجاتها بالمقارنة مع المزارع الكبيرة.
- إن التقدم العلمي والتكنولوجي يبتكر باستمرار آلات جديدة أكثر فعالية لا يمكن تشغيلها الكامل إلا في المزارع الكبيرة فقط.

● المزارع الكبيرة تسمح بتخصيص الزراعات وتكاملها والتشغيل الكامل لليد العاملة.

● الزراعة التصديرية تميل عموما نحو التخصص وبالتالي تكبير المزارع.

ويعد قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة متنوعا جدا في كل بلد، مع وجود اختلافات هامة بين الحيازة والأخرى من حيث الموارد والثروة والإنتاج. ولا شك في أن التحليل السليم للتنوع وفهمه يشكلان المفتاح لتصميم سياسات ملائمة لهذا القطاع غير المتجانس.

حلل بعض الباحثين هذا التنوع داخل قطاعات أصحاب الحيازات الصغيرة في دول من شرق إفريقيا وجنوبها، وسلطوا الضوء على حقيقة أنه وخلافا للفكرة المعتادة عن توافر الأراضي في إفريقيا، فإن ما يقارب 25 % من الأسر الزراعية الصغيرة التي شملتها الدراسة تقترب من حالة عدم امتلاك الأراضي. أما الاستثمار فيمكن أن يلعب دورا رئيسيا في توجيه أصغر الحيازات نحو مزيد من نظم الإنتاج الكثيفة وذات القيمة المضافة مثل الزراعات المروية أو المحاصيل ذات القيمة الأعلى أو الإنتاج الحيواني. وتبين أنماط توزيع الأراضي نزعة إلى وجود الحيازات الصغيرة الأكبر حجما وذات التوجه التجاري في المناطق القريبة من الأسواق الحضرية مع بنى تحتية وخدمات، مما يترك مساحات شاسعة مع المزيد من الأراضي المتاحة بسبب قلة اتصالها بالأسواق.

وتلك التوزيعات غير المتجانسة بعيدة كل البعد عن الثبات، لأن المواقع تتغير مع مرور الزمن، ويظهر ذلك في حالة ما إذا قسمت المزارع الأسرية الكبيرة والناجحة إلى وحدات صغيرة (تركة مثلا). كما قد يكون الأزواج الشباب الذين يمتلكون مزرعة صغيرة متحمسين جدا لتطوير حيازتهم الصغيرة وجعلها تنمو بشكل فعال مما يؤدي إلى زيادة حجمها.⁶ ويظهر التقرير حول الفقر الريفي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2011،⁷ أن الفقر بشكل عام ليس حالة مستقرة، فالناس يخرجون منه ويقعون فيه، ويعزى التوزيع الداخلي النموذجي والديناميات المرتبطة به إلى التمايز الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

5. واقع و تحديات الزراعة الأسرية في الجزائر

تكشف لنا القراءة المتأنية لتطور أشكال الحيازات الزراعية في الجزائر، أنها مرت بعدة تطورات واصلاحات هيكلية منذ فترة ما قبل الاستقلال إلى غاية برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR، ومن خلال الجدول 01 نوضح هيكلية الحيازات الزراعية في الجزائر.

فحسب آخر الاحصائيات التي تم تعدادها عن الحيازات الزراعية في الجزائر (2000-2001)، يظهر التوزيع غير المتكافئ للأراضي بين المزارعين، حيث إن أكثر من 70 % من المزارع الصغيرة بمساحة تتراوح بين 0.1 و 10 هكتار تحتل 25.4 % من مجموع المساحة الزراعية. أما المزارع الكبيرة التي تساوي مساحتها أو تفوق 50 هكتارا فهي تمثل أقل من 02 % من عدد المستثمرات الفلاحية، وهي تمثل حوالي 23 % من المساحة الزراعية الاجمالية.

أما الفئة الأخيرة والتي يتجاوز فيها حجم المستثمرة 100 هكتار فهي لا تمثل سوى 0.5 % من اجمالي المستثمرات الفلاحية و 11.7 % من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية.

هذه الأراضي الزراعية تعاني عدة مشاكل تعود لطبيعة الأرض الزراعية نفسها ، لعل أهمها تراجع الرقعة الجغرافية كما وكيفيا ، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات ، إلى جانب العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهي خصائص تجعلها تقتصر على نمط انتاجي محدود مما يؤثر سلبا على الإنتاج والانتاجية.

و يمكن حصر أسباب تناقص الرقعة الزراعية، كميا وكيفيا في ثلاث مجموعات هي:⁸

- 5.1. **الانتقال العمدى من جانب الانسان:** ويكون بسبب التبور، التجريف و البناء على الأراضي الفلاحية.
- 5.2. **الفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة:** حيث تسهم الزراعة في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية بسبب تفتت الملكيات والحيازات وعدم اكتمال الصرف المغطى، مما أدى إلى فقد الكثير من مساحة الأراضي الزراعية في صورة مصارف، والأمر نفسه بالنسبة إلى قنوات الري وحدود الحيازات التي توضع على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، هذا علاوة على المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية كالمخازن والحظائر ، والتي تزيد مع تزايد تفتت وتبعثر الحيازات الزراعية.
- 5.3. **الفقد في خصائص الأراضي الزراعية:** حيث تفقد الأرض الزراعية خصائصها بسبب عدة عوامل منها تكثيف المحاصيل وعدم الكفاءة في استغلالها أو تعويضها بأسمدة تعيد لها حيويتها، إضافة إلى التصحر و انتشار الأراضي المتأثرة بتراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة.

إن هذا التراجع في مساحة الأراضي القابلة للزراعة أثر بشكل مباشر على نصيب الفرد من المساحة الزراعية، حيث تناقص نصيب الفرد من المساحة الزراعية منذ سنة 1988-1989 إلى غاية 2010-2011 كما يوضح ذلك الجدول 02 يوضح التفاوت في نصيب الفرد من المساحة الزراعية بين السنوات درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية، حيث تناقص هذا المعدل من 0.30 هكتار للفرد سنة 1988-1989 إلى 0.23 هكتار للفرد سنة 2010-2011 وذلك بنسبة تقدر ب 23.33 - %، وهو مدلول صريح عن ضعف القاعدة الزراعية في الجزائر، وتحديد إمكانية تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي خاصة وأن القطاع الزراعي الجزائري يعاني من مشكل توزيع الحيازات، حيث يطغى طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي، أكثر مما هي موجهة للسوق، مع ما يرافق ذلك من صعوبة حصر الحيازات وتحديددها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة، ويعود السبب في ذلك إلى المشكل العقاري الذي لا يزال القطاع الزراعي يعاني منه كأحد مخلفات الاستعمار، حيث تختلف المستثمرات الفلاحية في الجزائر حسب طبيعة ملكيتها، هذا الاختلاف يلعب دورا مهما في التشجيع على الاستمرار في النشاط أو الانسحاب منه نحو نشاطات أخرى، خاصة لما يوفره الجانب القانوني من تسهيلات وامكانية الاستفادة من عديد المزايا التي توفرها الدولة .

تغطي الأراضي الزراعية التابعة للقطاع الخاص نسبة تقدر ب 54.4 % من المساحة الزراعية الاجمالية، يخضع تسييرها إلى أحكام الشريعة الاسلامية (الميراث)، وتستغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و تعتبر الدولة مالكا لمساحات شاسعة من الأراضي التي يعيش عليها الفقراء والتي تعتبر في وضعية قانونية غامضة أو تحكمها الأنظمة التقليدية وليس لها وثائق معترف بها رسميا، ويرجع ذلك لإعادة الهيكلة التي مست المزارع سنة 1981، والتي تم على إثرها تحويل 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا إلى 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية، دعمت هذه المزارع بمتخصصين في الفلاحة من مهندسين ومسيرين، وانطلقت بها برامج استثمارية، لكن في نوفمبر 1987 صدر القانون 87-19 والذي تم على إثره توزيع حوالي 2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحين، فنتج عنه تقسيم جديد متمثل في مستثمرات فلاحية جماعية EAC ومستثمرات فلاحية فردية EAI، قدر عددها في الموسم 2008-2009 ب 29958 و 50273 على التوالي، تحتل مساحتها معا 25.94 % من اجمالي المساحة الصالحة

للزراعة، هذه القوانين تسمح برجوع ملكية الأرض للدولة بينما المنتج الفلاحي يعود للمستغلين الفلاحين. هذه الهيكلة الجديدة فتحت آفاق خصوصية الأراضي الفلاحية، فالمستغلون المتحصلين على عقود الاستفادة من الأرض غيروا من الوضعية العقارية، حيث قسمت أراضي المستثمرات الفلاحية الجماعية بين المستغلين دون عقود، وبعض المستغلين اشتركوا مع أصحاب رؤوس الأموال، والبعض الآخر باع استغلاله للأرض، في حين أحال البعض الاستغلال إلى الأبناء أو الأصول، وتخلت البقية عن الأرض كلية تاركة إياها دون استغلال، وهو ما أحدث أن أصبحت جل الأراضي الفلاحية جد صغيرة ولا يمكن استغلالها بالطرق والوسائل الحديثة.⁹

وتشهد المساحة المزروعة اختلافا من سنة لأخرى بسبب تبعات مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة والتي تعاني منها المزارع الجماعية والكبيرة، ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي، مما أدى إلى ضعف إنتاجيتها حتى وإن توفرت على تجهيزات تقنية وفنية كافية.

وبالرغم من الندرة النسبية لمورد الأراضي الزراعية فإن الإحصائيات تشير إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي قابلة للاستثمار في الإنتاج الزراعي، منها المساحات الكبيرة من الأراضي المتروكة سنويا والتي تقدر مساحتها خلال الفترة (1989-2001) بحوالي مليون هكتار، أي ما يعادل 45.6% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، وهي أراضي تركت بورا إما لعدم توفر المياه الكافية، أو لعدم توفر الإمكانيات الزراعية من مدخلات زراعية وقدرات تقنية لازمة.

كما يلاحظ أن الكثيرين يلجئون لتترك الأراضي الزراعية بورا اعتقادا منهم أن ذلك سيزيد من إنتاجية الأرض وتجديد خصوبتها، غير أنه في ظل التقدم التكنولوجي فقد هذا الاعتقاد معناه.

إن الوضعية القانونية لطبيعة حيازة الأراضي الصالحة للزراعة غير التابعة للدولة حوالي 40% من مساحة الأراضي لا تملك سندات الملكية، الأمر الذي يصعب من الاستفادة من القروض، كما أن حوالي 40% من المستثمرات أراضي ملك خاضعة لقانون الإرث وهو مبني على الشيوع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استغلال هذه الأراضي في كثير من الأحيان، وأحيانا يتم تقسيمها من أجل الانتفاع فقط.¹⁰

لقد ظلت المساحات الزراعية في الجزائر تتأرجح بين ضعف فاعلية برامج الإصلاح وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث إن المساحات المخصصة للكثير من الزراعات الاستراتيجية (الحبوب مثلا) بقيت قارة على مدى طويل من الزمن، وفي مقابل هذا الاستقرار النسبي للمساحة المزروعة تعد الجزائر أفقر بلد مغاربي من حيث الأراضي الصالحة للزراعة، على اعتبار أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة على عدد السكان لا تتجاوز هكتار لكل نسمة، ونضيف إلى الأسباب التي حالت دون ارتفاع محاصيل الحبوب ظاهرة الحرائق التي تقضي على نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي كل موسم حصاد، لأسباب منها ما هو تقني وفني بسبب تأخر عمليات البذر والحصاد المتكررة، فبدلاً أن يتم البذر في أقل من شهر لارتباطه بالظروف المناخية، فإنه في الجزائر يمتد إلى شهرين، ويرجع ذلك حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى نقص في العتاد الفلاحي وقدمه، فمثلاً من مجموع 8000 حاصدة نجد 2000 منها في حالة عطب، بينما تتعدى احتياجات المزارعين 12000 حاصدة للقيام بعمليات الحصاد في ظروف ملائمة، والجدير بالذكر أن الكثير من حرائق مزارع الحبوب تتسبب فيها حاصدات حالتها التقنية متدهورة.¹¹

كما تعد نسبة الفلاحين الذين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم كبيرة جداً، حيث يقدر عدد البلديات التي تملك سجلاً للأراضي 600 بلدية من مجموع 1541 بلدية مما يشكل صعوبة تحديد وضبط الحدود بين الأراضي العمومية والخاصة، كما أن

الكثير من عقود الأراضي لا تحمل ختم الموثق نظرا لأن أغلب الأراضي منحت في إطار تطبيق طريقة الانتفاع الدائم لمجموعة من المستثمرين، ومع حدوث النزاعات تم تقسيم تلك الأراضي دون توثيق ذلك، وفي حالة طلب قرض من البنك فإن العقد الذي يمنح للبنك يمثل الأرض قبل تقسيمها .¹²

6. استراتيجيات التنمية الزراعية والزراعة الأسرية في الجزائر:

تستخدم الميزانية الحكومية في الجزائر دعم الزراعة وتطويرها من خلال التمويل المباشر لعدة أغراض سطرحتها استراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر نوضحها في الآتي:

- ➔ زيادة مداخيل المزارعين كإجراء ضروري لتلطيف حدة الأزمات والتقلبات في سوق المنتجات الزراعية.
- ➔ دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية المختارة ومنع انخفاضها تحفيزا لاستمرار انتاجها.
- ➔ تشجيع ادخال الاساليب الزراعية المتطورة أو زراعة الأصناف الجيدة والمحسنة أو توسيع استخدام العلوم الزراعية.
- ➔ الحد من هجرة اليد العاملة من الريف من خلال تمويل فرص العمل في الزراعة.
- ➔ تشجيع استهلاك أنواع معينة من المنتجات من خلال دعم أسعارها وتمويل استهلاكها مثل (القمح والحليب و منتجاتها المصنعة)
- ➔ دعم الصادرات الزراعية وإيجاد أسواق خارجية للمنتجات الزراعية المحلية من أجل توسيع وتطوير الإنتاج المحلي.

لكن نتائج هذا الدعم لا تظهر سريعا وذلك لبطء الاستجابة بسبب صعوبة تكيف العرض مع الطلب، لذلك تواصل الدولة في منح الدعم عبر جميع مراحل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على افتراض أنه كفيل مع الزمن بجذب عوامل الإنتاج إلى الزراعة وتحقيق أهداف برنامج التنمية الزراعية المطلوبة.

تختلف فعالية الدعم الزراعي بحسب الغرض منه، فإذا كان المطلوب هو زيادة الإنتاج فإن أفضل أسلوب لتحقيق ذلك هو أن يربط الدعم بالمساحات المزروعة أو عدد الحيوانات المرباة، أو توزيع الدعم على الإنتاج.

إن تقديم الدعم الزراعي عن طريق ميزانية الدولة لا يثير مشاكل جدية لو كان في الدول المتقدمة وذلك بسبب قلة عدد سكان الريف دون النظر في مساحات حيازاتهم، أما في الجزائر وكونها دولة نامية فلا يزال عدد المزارعين وسكان الأرياف يشكل القسم الأكبر من عدد السكان لذلك فإن تقديم الدعم خلق مشاكل عديدة، وهنا نجد مبررا فقط في حالات خاصة مثل تطوير البنية التحتية وتطوير أساليب الإنتاج وتوسيع تطبيق العلوم والتكنولوجيا في مجال الإنتاج الزراعي.

حيث إن التخطيط لتقديم الدعم يبدأ عادة بوضع خرائط إنتاجية لكل محصول زراعي على مستوى المستثمر الفلاحية أو المزرعة، ثم تجمع المعلومات المطلوبة من مختلف عوامل الإنتاج على مستوى المنطقة وعلى مستوى الولاية موزعة توزيعا زمنيا حسب اوقات استهلاكها. هذه الخريطة الانتاجية عادة ما تتضمن سجلا يظهر التسلسل لجميع مراحل عمليات الإنتاج حسب زمن انجازها وطريقة انجازها والوسائل التي استخدمت في ذلك، وهنا يستطيع المزارع تحديد احتياجاته وتستطيع الدولة تحديد كل المستلزمات وتعمل على تأمينها مع ضمان استرجاع الأموال المقرضة وفعالية المبالغ التي استفاد منها المزارعون كدعم نهائي.

لكن في الجزائر ليست هناك فروقات واضحة بين اصحاب الحيازات ، كما أن ضعف الوعي الائتماني لدى الفلاحين عمق ظاهرة الاقتراض قصير الأجل بإقبالهم على هذا النوع من القروض سواء أكان استخدامها في مشروعات طويلة الأجل مما

أدى إلى وصول آجال القروض قبل أن تحقق المشروعات أي عائد، بل وربما قبل الانتهاء من تلك المشروعات، أو استخدمت في غير الأغراض المخصصة لها كبناء المنازل وتحقيق قدر من محاكاة سكان المدن، أو بتوظيفها في تمويل بعض مجالات الإنتاج الزراعي التي إن لم تكن بطيئة في تحقيق العائد فهي ذات عوائد متقلبة لا تتماشى مع طبيعة الاقتراض بالفوائد وما يتضمنه من ثبات تكلفة الاقتراض، بل وتزايدها كلما تعثر المشروع في السداد .

7. الاستثمارات المطلوبة في الزراعة الأسرية في الجزائر

يحتاج صغار المزارعين إلى مساعدات من أجل الوصول إلى كامل طاقاتهم الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وفي الرفع من مستوى مداخيلهم وفي تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية . وهناك العديد من العوامل التي تعتبر مفتاحا لنجاح وتطوير الزراعة الأسرية مثل الظروف المناخية، والخصائص البيئية والوصول إلى الأسواق، وسياسة الدولة الداعمة والوصول إلى الموارد الطبيعية، والوصول إلى الخدمات الإرشادية، والوصول إلى التمويل، إضافة إلى الظروف الديموغرافية والاجتماعية والثقافية (الصحة والتعليم).¹³ وبإمكان الحكومة توفير سياسات مواتية وقوانين شفافة و أنظمة تقوم على التشاور مع المنتجين، كما يمكن لها توفير بيئة الأعمال المناسبة لتحقيق الاستثمارات الآتية:

1.6. الاستثمارات في الأصول الإنتاجية:

نظرا لقلّة توافر الموارد في الزراعة الأسرية، تقتضي زيادة القدرة الإنتاجية التصرف حسب حجم الحيازة الزراعية، وبالتالي زيادة حجم الحيازة من دون زيادة أراضيها وذلك من خلال تحسين إدارتها (مثل طرق الري، خصوبة التربة،..)، وهذه الزيادة في الإنتاجية تتطلب حلولاً فنية بتكلفة نقدية منخفضة وذات صلة باحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة، والتي من شأنها زيادة الكفاءة في استخدام الموارد النادرة، وتعبئة الموارد المحلية بشكل أفضل، إضافة إلى تطوير اليد العاملة.

2.6. الاستثمار في استراتيجيات إدارة المخاطر:

يمكن للمخاطر التي تواجهها الزراعة الأسرية أن تؤدي إلى خسائر فادحة في الدخل، وقد تدفعهم إلى بيع الأصول، أو تؤثر في قدرتهم على سداد القروض، وفي أسوأ الحالات قد يضطر أصحاب الحيازات الصغيرة إلى بيع الأصول الإنتاجية بأقل من قيمة اقتنائها قبل الانتهاء من تسديد ثمنها للدائنين. كما يمكن للمخاطر أن تؤثر أيضا بشكل مباشر على محافظ الأصول. ولوضع إستراتيجية شاملة لمعالجة مختلف المخاطر ومواطن الضعف في الزراعة الأسرية يجب الأخذ بعين الاعتبار:¹⁴

➤ **إدارة المخاطر السابقة للصدمات:** من خلال الحد من تعرض النظم الإنتاجية أو نظم كسب العيش للصدمات، وذلك من خلال الكشف المبكر على المخاطر الناشئة وتخفيض مخاطر معينة أو القضاء عليها، والزيادة المسبقة لقدرة هذه النظم على التكيف مع المخاطر.

➤ **التعامل مع المخاطر بعد وقوع الصدمات،** بضمان أن يتمكن العملاء (المزارعون وصغار مصنعي الأغذية والمستهلكون الفقراء) الذين أصبحوا عرضة للخطر ويعانون من انعدام الأمن الغذائي والتغذية بسبب الصدمة، من الوصول المستمر إلى الغذاء والنظم الغذائية الكافية، والحفاظ على مستويات أصولهم وسبل معيشتهم بما في ذلك التأمين المتبادل وشبكات الأمان الاجتماعي.

3.6. الاستثمار في تحسين الوصول إلى أسواق المدخلات:

من أهم المشكلات التي تواجهها الزراعة الأسرية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ضعف الوصول إلى المدخلات والخدمات التي يحتاجون إليها للاستثمار أو لاستغلال استثماراتهم قدر الإمكان، ويساهم في تفاقم هذه المشكلات ضعف البنية التحتية وارتفاع الأسعار والمنتجات غير المناسبة، لذلك يعتبر وضع المنتجات والخدمات المناسبة في متناول أصحاب الحيازات الصغيرة من التحديات التي لا يستهان بها.

إن إنشاء شركات محلية للبذور يوفر لأصحاب الحيازات الصغيرة بذورا أكثر تكيفا مع احتياجاتهم، كما يحفز ذلك تنمية مربّي النباتات ومنتجي البذور المحليين، وتشكل كل تلك الأنشطة فرصا جديدة لإنشاء مؤسسات محلية متكيفة مع احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة، مما يوفر قيمة مضافة وأنشطة للمزارعين.

4.6. الاستثمار في تطوير الأسواق التي تمنح الأفضلية لأصحاب الحيازات الصغيرة:

من أجل إنشاء و تحسين الروابط بين أصحاب الحيازات الصغيرة من جهة وبين الأسواق المحلية المتنامية من جهة أخرى تلتزم الاستراتيجيات الاستثمارية، المنسقة تنسيقا جيدا بضرورة تحديث تجارة الأغذية بالجملة والتجزئة في المناطق الحضرية في المدن المتوسطة والكبيرة، وذلك يشمل استثمارات في البنية التحتية (التخزين، والكهرباء، المياه، وإمكانية الوصول إلى البنوك بسهولة)، كما يشمل الإدارة الحديثة للأسواق خاصة من ناحية درجات الجودة والمعايير والأوزان والمقاييس، أما على مستوى المزرعة فإن التدريب ومعلومات السوق والخدمات الاستشارية للشركات ومنظمات المنتجين تشكل كلها عوامل حاسمة لعمل الأسواق التقليدية بشكل أفضل.

5.6. الاستثمار في زيادة وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الخدمات المالية:

من أجل وضع حد لمشاكل الائتمان بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، يتعين وضع خطط مبتكرة ذات أولوية كبيرة، وذلك من خلال استخلاص الدروس من النظم التعاونية على مستوى العالم التي تبني على قيم التضامن والعلاقات بين المنتجين والمزارعين. وعلى النظم المالية غير الرسمية أن تكون أكثر مؤسسية وارتباطا بالنظم المالية الرسمية.

خلاصة:

إن استمرار تفتت الحيازات الصغيرة في الجزائر، يعني بأن صغار المزارعين يشكلون الأغلبية في هيكل إنتاج القطاع الزراعي، وهذا يؤثر على إمكانية التوسع الأفقي لغايات زيادة الإنتاج الزراعي ويبرر جزءا من العجز الغذائي.

حيث يفتقر صغار المزارعين للموارد المالية لتطوير مستثمراتهم واستصلاح أراضيهم، مما يدفعهم لطلب التمويل بشروط تفوق قدراتهم الائتمانية، لأن الملاحظ عموما أن هته الفئة من العملاء ليس لها ضمانات أو ممتلكات يمكن رهنها، وبما أن الزراعة هي قطاع عالي المخاطر (خاصة المخاطر المناخية)، فإن البنوك تقلل من منحهم القروض ذات الأجل الطويل والمتوسط، فيطرح التمويل المصغر والتعاوني كحل لمشاكل التمويل، لكنه لا يمكن أن يقدم حولا في جميع أنواع الزراعات والأنشطة الفلاحية، خاصة في ظل غياب المعلومات الكاملة والدقيقة حول الفلاحين ونشاطهم.

من جهة أخرى يواجه المزارعون مشاكل إمداد بمدخلات عمليات الإنتاج وكذلك لتسويق محاصيلهم مما يؤثر على تحفيزهم لإنتاج محاصيل إستراتيجية في الدولة. حيث يحتل السماسة مكانة كبيرة في سلسلة قيمة المنتجات الزراعية على حساب الفلاحين والمستهلكين. لذلك وجب النظر مليا في تطبيق سياسات اصلاح زراعية تتماشى مع خصائص المجتمعات الريفية وسلوكياتهم وطبيعة حيازاتهم ولنجاح ذلك ينبغي مراعاة مجموعة من التوصيات ارتأينا طرحها كنتائج عامة للبحث

النتائج والتوصيات:

إن إجراء دراسات ومقارنات محلية وإقليمية ودولية للقطاع الزراعي يتطلب معطيات دقيقة ناتجة عن تعداد زراعي محكم يعمل على تزويد الباحثين والدارسين المهتمين بالبيانات الاحصائية اللازمة عن النشاط الزراعي لاستخدامها في مجال البحوث والدراسات

المستثمرين الفلاحيين بغض النظر عن حجم المستثمرة ونوعها وخصائصهم الاجتماعية.

العمالة المستخدمة حسب نوع العمالة والجنس والمستوى التعليمي ونوعية العمل إن كان دائما أو موسميا.

هيكلية الحيازات الزراعية من حيث اجمالي المساحة المزروعة واستخدامات هذه المساحة حسب نوع الزراعة والتخصص في الإنتاج.

نظام ومصادر الري والطاقة المستخدمة.

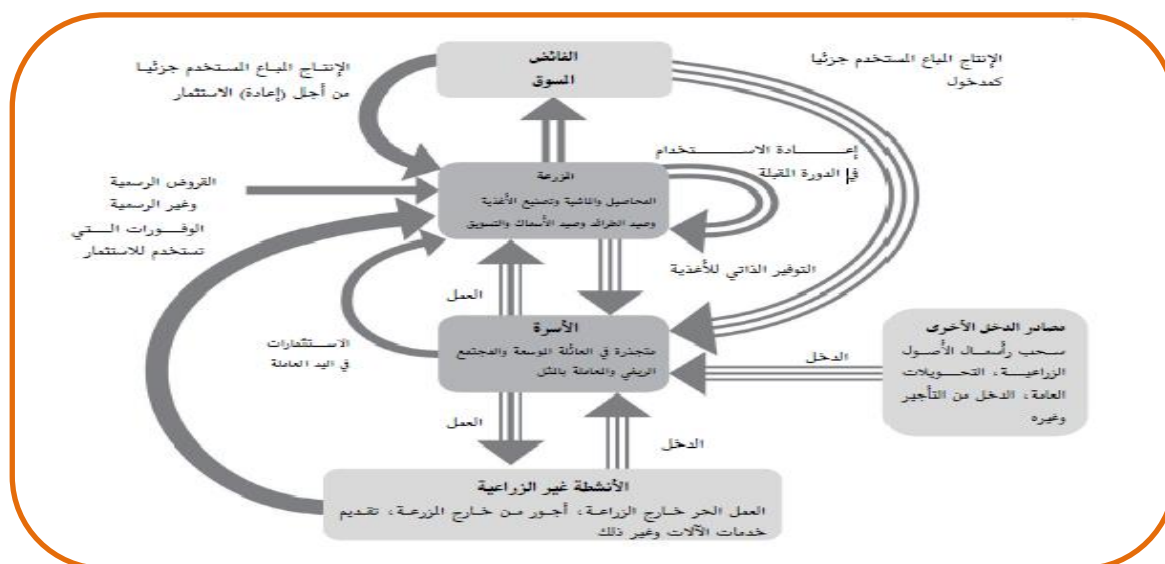
التركيب المحصولي دائم، شتوي أو صيفي، وأعداد وأنواع الأشجار المثمرة وغير المثمرة.

أعداد ونوع الثروة الحيوانية

أعداد ونوعية الآلات المستخدمة.

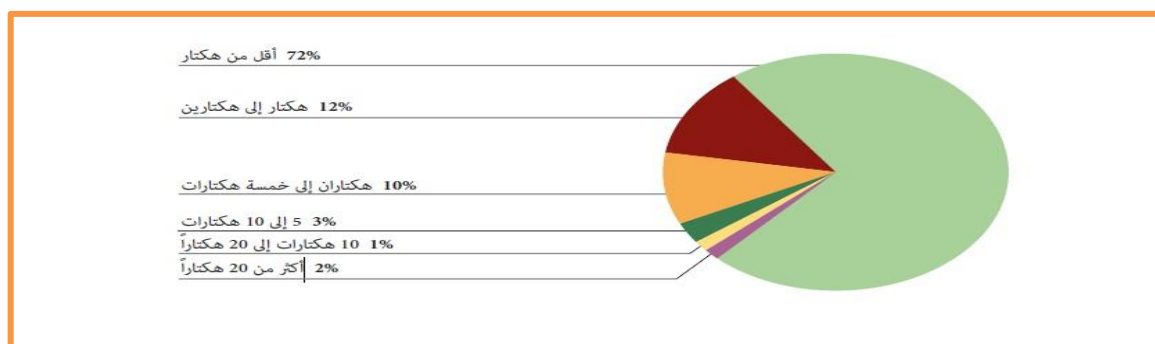
مصادر الارشاد الفلاحي.

شكل رقم 01: التدفقات المالية للدخل في الزراعة الأسرية



شكل رقم 02 : حصة المزارع في العالم بحسب فئة مساحة الأرض

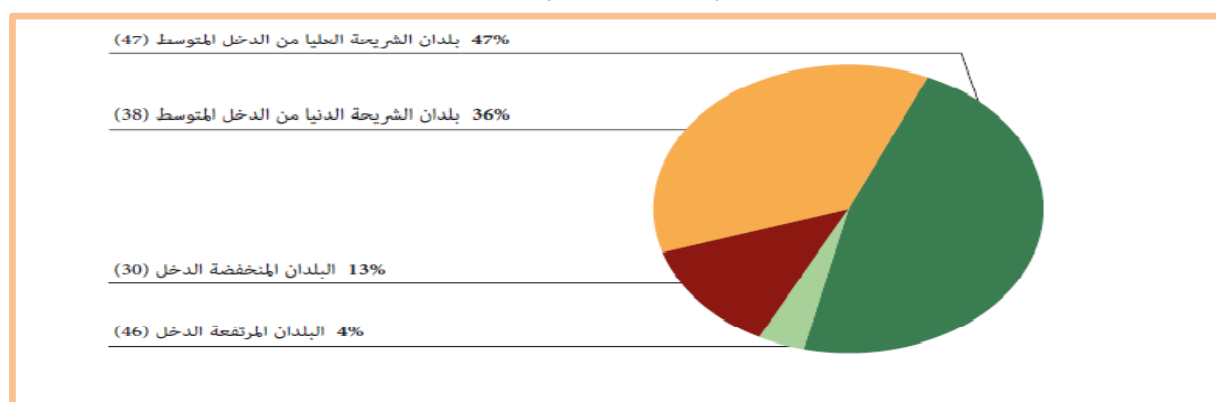
- من مجموع 460 مليون مزرعة ل 111 بلد -



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014

شكل رقم (3-4) : حصة المزارع بحسب مجموعات الدخل

من مجموع 570 مليون مزرعة في 161 بلد



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014.

جدول رقم: 01 : هيكلية الحيازات الزراعية في الجزائر

حجم المزرعة	عدد المستثمرات	% من إجمالي عدد المستثمرات	المساحة الإجمالية (هكتار)	% من إجمالي المساحة
0 - 5	591783	57.8	955105	11.2
5 - 10	181267	17.7	1200598	14.2
10 - 20	142980	14	1896466	22.4
20 - 50	88130	8.6	2484971	29.4
50 - 100	14294	1.4	930765	11
< 100	5305	0.5	990774	11.7
المجموع	1023799	100	8458680	100

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، RGA 2001.

جدول رقم 02: تطور نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة 1988-2011

البيان	1989-1988	2000-1999	2001-2000	2008/2007	2011-2010
المساحة الصالحة للزراعة (ألف هكتار)	7675.5	8227.44	8193.74	8424.76	8445.49
عدد السكان (ألف نسمة)	25257.67	31183.66	31590.32	34261.97	36717.13
نصيب الفرد هـ / 1 نسمة	0.30	0.26	0.25	0.24	0.23

المصدر: بالاعتماد على موقع إحصائيات المنظمة العالمية للزراعة والتغذية FAOSTAT. <http://faostat3.fao.org/compare/F>. تاريخ الزيارة: 11. 07. 2016.

جدول 03 توزيع المستثمرات الزراعية ومساحتها وعدد العمال فيها حسب النوع للموسم 2008-2009

المستثمرات الفلاحية		المساحة		اليد العاملة	
النسبة	العدد	النسبة	المساحة	النسبة	العدد
2.65	29958	20.44	1722043	10.68	251923

3.75	88529	5.50	463210	4.44	50273	مزارع فردية
5.94	140017	8.81	742175	6.72	76048	مزارع عرشي
63.91	1507160	54.40	4582762	67.28	761812	مزارع خواص
1.44	33985	1.83	154440	2.10	23777	مزارع امتياز
6.04	142455	4.60	387792	6.74	76291	مزارع استصلاح
0.37	8625	0.17	14622	0.52	5933	مزارع غابية
0.28	6655	1.48	124341	0.01	169	مزارع غودجية
0.10	2286	0.07	5928	0.01	75	محطات تجارب
6.78	159864	0.00	0	8.69	98410	مربون دون أرض
0.71	16830	2.69	227027	0.84	9484	مزارع أخرى
100	2358329	100	8424340	100	1132230	المجموع

المصدر:

- Ministère de l'agriculture et de la pêche. Direction des statistiques agricoles et des systèmes de l'information, la main d'œuvre agricole au niveau des exploitations agricoles 2008/2009. Juin 2010. P p : 32-38

الاحالات والمراجع:

- ¹ الزراعة الأسرية: إشباع العالم ورعاية الكوكب، لجنة الزراعة، الدورة الرابعة والعشرون، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 15 سبتمبر - 03 أكتوبر 2014، روما، ص: 03.
- ² Lowder, S., Skoet, J., & Singh, S. 2014. What is the total number of farms in the world, and what do we really know about farm size and farm land distributions? A Comprehensive look at national agricultural censuses. Rome: FAO. Accessed 17 June 2014. <http://www.fao.org/docrep/019/i3729e/i3729e.pdf>
- * نبات الكسافا أو محصول الفقراء.. الذي لا يعرفه الكثيرون، ثالث أكبر مصدر للسعرات الحرارية في العالم، فهذا النبات الجذري ينمو في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وهو مشيع بشكل دائم بحدود 400%. وتوقعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "FAO" بأن يكون نبات الكسافا أو ما يطلق عليه المنيوت والذي تعتبره غذاء الفقراء إلى محصول للقرن الحادي والعشرين في ظل الارتفاع الكبير في أسعار الحبوب خاصة القمح، وإمكانية تحويله لدقيق عال الجودة.
- ³ Missing Food: The Case of Postharvest Grain Losses in Sub-Saharan Africa. Report number 60371-AFR, Washington, D.C.20433, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank 2011, p : 05.
- ⁴ الزراعة الأسرية: إشباع العالم ورعاية الكوكب، مرجع سابق، ص: 05.
- ⁵ الزراعة الأسرية: دور منظمة الأغذية والزراعة في مجال الزراعة الأسرية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أنظر الموقع الالكتروني: <http://www.fao.org/family-farming/ar> ، تاريخ الزيارة: 02.02.2015.
- ⁶ Iram-GRET. Synthèse sur le financement des agriculteurs familiales. C2A- Coordination Sud. Novembre 2008. P : 03.
- ⁷ للتفصيل أكثر، أنظر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015، روما، جويلية 2011.
- ⁸ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010. ص: 285-286.
- ⁹ عمر بالسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مجلة إنسانيات، العدد 22، أكتوبر ديسمبر 2003، ص: 40-41.
- ¹⁰ زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي في الجزائر وأهم الخيارات الممكنة لتطويره، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13-2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 156.
- ¹¹ مفتاح صالح، رحال فاطمة، دور البرامج الوطنية في تطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، جامعة سطيف، 2013، ص: 19.
- ¹² قلمين محمد هشام، بن مسعود آدم، دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة إنجازات البنك في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1982-2014 وأفاقه المستقبلية، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي بالدول العربية، مرجع سابق، ص: 17.
- ¹³ محمد شكرين، محمد بلهادي، أهمية الزراعة الأسرية في توفير الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28 - 29 أكتوبر 2014، ص: 07.

